الفتوى الحموية، تهذيب وترتيب

بقلم: د. تميم بن عبد العزيز القاضي (مستفادمن: شرح الحموية-د. يوسف الغفيص، و: بحث المقاصد العلية في الفتوى الحموية (د.ياسر اليحيى)

أولاً: الهدف العام (المقصد الأساسي) من الحموية:

١- الانتصار لمذهب السلف.

١-فأما الانتصار لمذهب السلف، فبأمور ثلاثة:

أ-بيان حقيقة مذهب السلف في الأسماء والصفات (مقالاً)

ب-وإثبات صحته (استدلالا).

ج-وبيان اتصال سنده بالصحابة ثم رسول الله ﷺ

.

٢- وإبطال مذهب الخلف في الصفات

٢-وأما إبطال مذهب الخلف، فبأمور ثلاثة أيضًا:

أ-بيان حقيقة مذهب المخالفين في الصفات (مقالاً).

ب-وإثبات فساده (استدلالاً).

ج-وبيان انقطاع سنده عن الصحابة والنبي ﷺ، وإثبات صلته واتصال سنده إلى قدماء الجهمية، ومنهم إلى اليهود والصابئة.

ثانياً: بيان مكونات الكتاب (خارطته) [بعد إعادة ترتيبها]

❖ تمهيد، في ذكر مذاهب الناس في الصفات. ❖ ثم الكلام عن جانبين: ١-مذهب السلف ٢-مذهب المخالفين

الجانب الأول: مذهب السلف وتكلم فيه عن ٣ أمور:

(أ) تقرير مذهب السلف إجمالاً. وتكلم فيه عن نقاط:

١-بيان حقيقة مذهب السلف في الأسماء والصفات. وأنه قائم على إثبات ونفي.

أ-الإثبات: بيان منهج الإثبات للصفات، وما يتبعه من (محترزات)

ب-النفي: بيان منهجهم في النفي، وإثبات كمال الضد

٢-تقرير مسألة: العلم بمعاني الصفا ت

٣- بيان وسطية قول السلف

٤- بيان موافقة قول السلف لصحيح المنقول وصريح المعقول

(ب) الاستدلال لصحة مذهب السلف إجمالاً بـ (٥ براهين)

١-[الاتصال]: اتصال سنده بمذاهب السلف، ومنهم إلى الصحابة، ومنهم إلى النبي ﷺ

٢- [البلاغ]: الاستدلال لكون النبي ﷺ قد بلَّغ وبين باب الصفات، وأن الصحابة نقلوه، وأنه وصل إلينا بتمامه.

٣-[التواتر]: النقل المتواتر عن كتب السلف لإثبات (صحة مذهب السلف وإجماعهم على ما قرره في باب الصفات)

٤-[الإجماع]: النقل عمن بعد طبقة السلف ممن قرر مذهب السلف، أو ممن أثبت الصفات على خلاف متأخري المتكلمين

٥-[الإبطال]: بطلان مقوله: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم

(ج) بيان صحة مذهب السلف تفصيلاً: من خلال صفة: العلو

الجانب الثاني: مذهب المخالفين

(أ) بيان اتجاهات المخالفين (المتكلمين)

الاتجاه الأول: أهل التخييل

الاتجاه الثاني: أهل التأويل

الاتجاه الثالث: أهل التجهيل (المفوضة)

(ب) بيان فساد مقالة المخالفين (إجمالاً)

١-بيان أن مذهب متأخري المتكلمين متصل بمذهب أوائل الجهمية الذين أجمع السلف على ذمهم، وأن كثيرًا من مقالات متأخري الأشعرية، وحججهم هي بعينها مقالة متقدمي الجهمية وحججهم.

٢- بيان أن مذهب الجهمية متصل بمذهب اليهود والصابئة.

٣-بيان تناقض قول المتكلمين في اعتمادهم على المعقولات

٤-بيان فساد مذهب التجهيل (التفويض) □

(ج) الحكم على المتكلمين.

❖ تمهيد، في ذكر مذاهب الناس في الصفات.

ذكر رحمه الله الأقسام المحتملة التي لا يمكن للناظر في آيات الصفات أن يخرج عنها، وكل قسم منها عليه طائفة أو أكثر من أهل القبلة، وهي ستة أقسام[١]: **القسم الأول والثاني: يقولون: تجرى على ظاهرها**. وهم السلف والمشبهة.

فأما السلف فيقولون: تجرى على ظاهرها اللائق بجلال الله –كما مر مذهبهم–

وأما المشبهة فيقولون: تجرى على ظاهرها، لكنهم يجعلون ظاهرها من جنس صفات المخلوقين.

وقد رد عليهم رحمه الله بالقاعدة المهمة في هذا الباب، وهي: (أن القول في الصفات كالقول في الذات)

يقول رحمه الله: " فإن الصفات كالذات، فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات، فصفاته ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات. فمن قال: لا أعقل علمًا ويدًا إلا من جنس العلم واليد المعهودين. قيل له: فكيف تعقل ذاتًا من غير جنس ذوات المخلوقين؟ ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته، فمن لم يفهم من صفات الرب – الذي ليس كمثله شيء – إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله ودينه"[٢].

القسم الثالث والرابع: يقولون: هي على خلاف ظاهرها، أي ينفيان ظاهرها؛ ويقولون: "ليس لها في الباطن مدلول هو صفة الله تعالى قط، وأن الله لا صفة له ثبوتية"[٣]، وهؤلاء هم المؤولة والمفوضة.

فأما المؤولة: فهم أوّلوا نصوص الصفات إلى معانٍ عينوها، كتأويلهم اليد بالنعمة، والاستواء بالاستيلاء، ونحو ذلك. **وهم على درجات:**

أ– أشدهم **النفاة المحض وهم الجهمية والمعتزلة** حيث ينفون كل صفة لله تعالى، ويجعلون الصفات إما سلبية أو إضافية أو مركبة منهما. يقول رحمه الله:" وأصل النفاة المعطلة من الجهمية والمعتزلة أنهم يصفون الله بما لم يقم به، بل بما قام بغيره، أو بما لم يوجد، ويقولون هذه إضافات لا صفات. فيقولون: هو رحيم ويرحم، والرحمة لا تقوم به، بل هي مخلوقة وهي نعمته. ويقولون: هو يرضى ويغضب، والرضا والغضب لا يقوم به، بل هو مخلوق، وهو ثوابه وعقابه. ويقولون: هو متكلم ويتكلم، والكلام لا يقوم به، بل هو مخلوق قائم بغيره. وقد يقولون: هو مريد ويريد، ثم قد يقولون: ليست الإرادة شيئاً موجوداً، وقد يقولون: إنها هي المخلوقات والأمر المخلوق، وقد يقولون: أحدث إرادة لا في محل"(٤).

ب– وبعدهم **نفاة بعض الصفات دون بعضها الآخر**، وأهل هذا المذهب يسمون بالصفاتية، وهم منقسمون إلى طائفتين:

* طائفة تثبت سبع صفات أو ثمان فقط، وهم متأخرو الأشاعرة والماتريدية.

* وطائفة تثبت الصفات ما عدا الاختيارية منها، وهم الكلابية ومتقدمو الأشاعرة[٥].

أما المفوضة فيقولون: "الله أعلم بما أراد بها، لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجة عما علمنا"[٦]. وهذا القول فيه تناقض؛ لأن قولهم: نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية له يناقض التفويض؛ لأن حقيقة التفويض أن لا يحكم المفوض بنفي ولا إثبات، وهذا ظاهر[٧].

القسم الخامس والسادس، وهم الواقفة الذين يسكتون، وهم طائفتان:

٥–طائفة تقول: "يجوز أن يكون المراد ظاهرها الأليق بجلال الله، ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك. وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم.

٦–وطائفة أمسكوا عن هذا كله، ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث، معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات"[٨].

وهاتان الطائفتان هم أيضاً من المفوضة عند التحقيق، لكنهم يفارقون القسم الرابع بأنهم يجزمون بنفي الظاهر، وهؤلاء يجوزون النفي وعدمه أو يسكتون دون جزم[٩].

وبعد ذكره رحمه الله للأقسام الممكنة في الصفات قال :" فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسم منها"[١٠].

---

(١) ذكر نحواً من هذا التقسيم الواسطي في النصيحة في صفات رب العالمين: ٩، والمقريزي في الخطط: ١٩٥/٤

(٢) الفتوى الحموية: ٥٤٣

(٣) الفتوى الحموية: ٥٤٨

(٤) مجموع الفتاوى: ١٤٨/١٧–١٤٩

(٥) انظر: جذور مقالة التعطيل، محمد بوالفال: ٣٢

(٦) الفتوى الحموية: ٥٥٠

(٧) انظر: فتح البرية بتلخيص الحموية: ١١١

(٨) الفتوى الحموية: ٥٥٠–٥٥١ بتصرف يسير

(٩) أنظر في أقسام المفوضة: درء التعارض: ١/١٥–١٦، ٧/ ٣٤–٣٥

(١٠) الفتوى الحموية:٥٥١

الجانب الأول : مذهب السلف.

(أ) تقرير مذهب السلف إجمالاً (ب) الاستدلال لصحة مذهب السلف إجمالاً

(ج) الاستدلال لصحة مذهب السلف تفصيلاً (صفة العلو)

(أ) تقرير مذهب السلف إجمالاً

[قول السلف] يقول رحمه الله: "القول الشامل في جميع هذا الباب **أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما وصفه به السابقون الأولون لا يتجاوز القرآن والحديث.**

قال الإمام أحمد رضي الله عنه: «لا يُوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم لا يتجاوز القرآن والحديث»[١١].

[المحترزات] **ومذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم**

من غير ١-تحريف ٢-ولا تعطيل،

ومن غير ٣-تكييف ٣-ولا تمثيل،

[العلم بالمعنى] ونعلم أن ما وصف الله به من ذلك فهو حق ليس فيه لغز ولا أحاجي، **بل معناه يُعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه**...

وهو سبحانه مع **ذلك ليس كمثله شيء** لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا في أفعاله،

[احتجاج] فكما يتيقن أن الله سبحانه له ذات حقيقة، وله أفعال حقيقية، فكذلك له **صفات حقيقية**، وهو ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله،

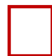
[النفي] -وكل ما **أوجب نقصًا أو حدوثًا** فإن الله منزه عنه حقيقة، فإنه سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه، واستلزام الحدوث، سابقه العدم، ولافتقار المحدَث إلى مُحدِث، ولوجوب وجوده بنفسه سبحانه وتعالى"[١٢].

[وسطية قول السلف] يقول رحمه الله:

" ومذهب السلف بين التعطيل وبين التمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم فيعطلون أسماءه الحسنى وصفاته العلى، ويحرّفون الكلم عن مواضعه، ويلحدون في أسماء الله وآياته"[١٣].

[موافقة هذه القاعدة لصحيح المنقول وصريح المعقول]

يقول رحمه الله:" واعلم أن ليس في العقل الصريح ولا في النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريقة السلفية"[١٤].



---

(١١) ذكر هذا الأثر ابن قدامة في لمعة الاعتقاد: ٧

(١٢) الفتوى الحموية:

(١٣) الفتوى الحموية: ٢٦٧

(١٤) الفتوى الحموية: ٢٧٠-٢٧١

(ب) الاستدلال لصحة مذهب السلف إجمالاً

توطئة: قواعد استدلالية لصحة مذهب السلف:

١//يقول رحمه الله: " وجماع الأمر في ذلك: أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن:

– تدبر كتاب الله وسنة نبيه، –وقصد اتباع الحق، –وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته"(١٥).

٢//ثم ذكر رحمه الله قاعدة مهمة لمن أراد النظر في النصوص، وهي:

الإيقان بأنه لا تعارض بين النصوص البتة، وضرب لذلك مثالاً كثيراً ما يذكره أهل التأويل مستدلين به على وجود التعارض بين النصوص، وهو أن الله فوق العرش وأنه في الأعلى، ونصوص المعية، ثم بيّن بوجوه من النظر والاستدلال والبيان –يطول ذكرها– بأنه لا تعارض بينهما(١٦).

الاستدلال لصحة مذهب السلف

١–اتصال سنده بالنبي ﷺ

يقول رحمه الله: " قولنا فيها ما قاله الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وما قاله أئمة الهدى بعد هؤلاء الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، وهذا هو الواجب على جميع الخلق في هذا الباب وغيره" (١٧٧)

٢– الاستدلال لكون النبي ﷺ قد بين باب الصفات، وأن الصحابة نقلوه، وأنه وصل إلينا بتمامه.

الدليل:

١–العلم بكمال الدين، وأعظم ما فيه: باب الأسماء والصفات

٢–العلم بكمال التبليغ: لأنه ﷺ بعث بالهدى، ورد نزاع الناس للحق، وتمام بيانه ﷺ لكل شيء.

٣–إثبات: علم الصحابة به، وتبليغهم له، لشدة حرصهم على اعتقاد الحق، ومفارقة الباطل، وتلبليغ الدين

–وكذا القرون الفاضلة من بعدهم

فالنتيجة: العلم بأنه ﷺ قد بين هذا الباب أتم البيان ولم يجعله ملتبساً، وأن هذا العلم وصل إلينا بتمامه.

٣–النقل المتواتر عن كتب السلف لإثبات (صحة مذهب السلف وإجماعهم على ما قرره في باب الصفات)

ومن هؤلاء: كتاب (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) للالكائي(٤١٨هـ)، وكتاب (الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية) لابن بطة (٣٧٨هـ)، وكتاب (السنة) لأبي ذر الهروي (٤٣٥هـ)، وكتاب (الوصول إلى معرفة الأصول) لأبي عمر الطلمنكي (٤٢٩هـ)، وكتاب (الأسماء والصفات) للبيهقي (٤٥٨هـ)، وكتاب (السنة) للطبراني (٣٦٠هـ)، وكتاب (السنة) لأبي الشيخ الأصبهاني(٣٦٩هـ)، وكتاب (السنة) لابن مندة (٣٩٥هـ)، وكتاب (السنة) لأبي أحمد العسال الأصبهاني (٣٤٩هـ)، وكتاب (السنة) للخلال (٣١١هـ)، وكتاب(التوحيد) لابن خزيمة (٣١١هـ)، وكتاب (الرد على الجهمية) وأحاله رحمه الله على "جماعة" كلهم سموا كتبهم بهذا الاسم، وغيرها كثير[١٧].

وكذلك أشار إلى من كتب في مجمل الاعتقاد، أو له كلام فيه من الأئمة المتقدمين والمتأخرين[١٨]، مثل:

كلام نعيم بن حماد الخزاعي (٢٢٩هـ)، وكلام الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، وإسحاق بن راهويه (٢٦١هـ)، ويحيى بن يحيى النيسابوري (٢٢٦هـ)، وعبدالله بن المبارك (١٨١هـ)...

---

(١٥) الفتوى الحموية: ٥١٩

(١٦) انظر: الفتوى الحموية: ٥٢٠–٥٢٨

(١٧) انظر تفاصيل هذه الكتب، المطبوع منها والمخطوط في الفتوى الحموية، ت: التويجري: ٢٥٢–٢٦٢

(١٨) انظر: الفتوى الحموية: ٢٦٢–٢٦٣

٤-النقل عمن بعد طبقة السلف ممن قرر مذهب السلف، أو ممن أثبت الصفات على خلاف متأخري المتكلمين

والذي نقل عنهم رحمه الله قسمين:

القسم الأول: عن أئمة من أعيان السلف، وهو هنا يقصد بالنقل عنهم جميع ما تضمنه كلامهم قصداً تاماً.

القسم الثاني: عن طوائف ممن خالف السلف كبعض الفقهاء والصوفية والمتكلمين، وهو هنا رحمه الله لم يقصد حقيقة ما تضمنه كلامهم جميعاً، وإنما أراد بالنقل عنهم أن يبين أن مذهب الإثبات ليس مذهباً مختصاً بالحنابلة[١٩]، وإنما هو مذهب شائع عند السلف وعند غيرهم من أئمة الكلام كأبي الحسن الأشعري وأئمة أصحابه المتقدمين، وهذا من باب إلزام المخالفين بأقوال أئمتهم المتقدمين.

وقد أشار إلى ذلك رحمه الله بعد النقل عنهم حيث قال:" وكلامه(الباقلاني) وكلام غيره من المتكلمين في هذا الباب مثل هذا كثير لمن يطلبه، وإن كنا مستغنين بالكتاب والسنة وآثار السلف عن كل كلام... ولكن كثير من الناس قد صار منتسبًا إلى بعض طوائف المتكلمين، ومحسنًا للظن بهم دون غيرهم، ومتوهمًا أنهم حققوا في هذا الباب ما لم يحققه غيرهم، فلو أُتي بكل آية ما تبعها حتى يُؤتى بشيء من كلامهم، ثم هم مع هذا مخالفون لأسلافهم غير متبعين لهم، فلو أنهم أخذوا بالهدى، الذي يجدونه في كلام أسلافهم لرُجي لهم مع الصدق في طلب الحق أن يزدادوا هدى، ومن كان لا يقبل الحق إلا من طائفة معينة، ثم لا يتمسك بما جاءت به من الحق، ففيه شبه من اليهود "[٢٠].

ثم نبه رحمه الله في آخر هذه النقول على أمر مهم، وهو أن نقله عن بعض أهل الكلام والتصوف، لا يعني ذلك أنه يقر بجميع كلامهم، وإنما أورده للغرض -الذي ذُكر آنفاً-، وهو إلزام المعطلين بأقوال أصحابهم.

يقول رحمه الله:" وليعلم السائل أن الغرض من هذا الجواب ذكر ألفاظ بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب، وليس كل من ذكرنا شيئًا من قوله من المتكلمين وغيرهم يقول بجميع ما نقوله في هذا وغيره؛ ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به"[٢١].

٥-بطلان مقوله: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم

وقد بنوها على مقدمتين فاسدتين:

الأولى: أنهم ظنوا ان طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والسنة، من غير فقه لذلك...

الثانية: اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص، فهرعوا إلى (التأويل) أو (التفويض)

والجواب على هذه المقالة يكون بأوجه، أهمها وجهين:

أ- أنه يلزم على هذه المقالة نتيجة خطيرة باطلة وهي: " استجهال السابقين الأولين، واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قومًا أميين، بمنزلة الصالحين من العامة، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله"

ب- أن من يقولون إنهم أعلم وأحكم هم متحيرون في هذا الباب مضطربون فيه، فلما أوصلهم قولهم إلى هذه النهاية عُلم بالضرورة بطلان طريقهم؛ لأن الحق لا يوصل إلا إلى الهدى والنور. ثم ضرب أمثلة لذلك بحال كبار أئمتهم كالشهرستاني والرازي والجويني والغزالي

(ج) الاستدلال لصحة مذهب السلف تفصيلاً (صفة العلو إنموذجاً)

أولاً: قول السلف: (أن الله فوق كل شيء، وعليٌّ على كل شيء، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماء)

ثانياً: الدليل: ١-تواتر الأدلة في الدلالة عليه، ٢-تواتر النقل عن السلف في إثباته على حقيقته

٣-لم ينقل عن السلف حرف واحد في نفيه، أو القول بنحو مقالات نفاته، كقولهم: (إن الله ليس في السماء، ولا أنه ليس على العرش، ولا أنه بذاته في كل مكان، ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء، ولا أنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل ولا منفصل، ولا أنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصبع)

---

(١٩) كما أشار إلى ذلك في مناظرة الواسطية حيث يقول: " ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا، والإمام أحمد إنما هو مبلغ العلم الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجئ به الرسول لم نقبله وهذه عقيدة محمد وقلت مرات: قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة...يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك وعلي أن آتي بنقول جميع الطوائف – عن القرون الثلاثة توافق ما ذكرته – من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والصوفية، وغيرهم" مجموع الفتاوى:١٦٩/٣

(٢٠) الفتوى الحموية: ٥١٢-٥١٣

(٢١) الفتوى الحموية: ٥١٧-٥١٨

الجانب الثاني: مذاهب المخالفين.

(أ) بيان اتجاهات المخالفين (المتكلمين) (ب) بيان فساد مقالة المخالفين (إجمالاً)

(ج) الحكم على المتكلمين.

(أ) بيان اتجاهات المخالفين (المتكلمين)

بين رحمه الله أن مذاهب المخالفين تنتظم تحت ثلاثة اتجاهات لا تخرج عنها[٢٢]، وهم:

الاتجاه الأول: أهل التخييل، وهم الفلاسفة ومن تابعهم من غلاة الصوفية والباطنية، ويقولون: " إن ما ذكره الرسول صلى الله عليه وسلم من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر، إنما هو تخييل للحقائق لينتفع به الجمهور، لا أنه بَيَّنَ به الحق، ولا هدى به الخلق، ولا أوضح الحقائق. ثم هم على قسمين:

١-منهم من يقول: إن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعلم الحقائق على ما هي عليه. ويقولون: إن من الفلاسفة الإلهية من علمها، وكذلك من الأشخاص الذين يسموهم أولياء من علمها، ويزعمون أن من الفلاسفة أو الأولياء من هو أعلم بالله واليوم الآخر من المرسلين، وهذه مقالة غلاة الملحدين من الفلاسفة والباطنية: باطنية الشيعة، وباطنية الصوفية.

٢-ومن منهم من يقول: بل الرسول عَلِمَها لكن لم يُبيِّنها، وإنما تكلم بما يناقضها، وأراد من الخلق فَهْمَ ما يناقضها، لأن مصلحة الخلق في هذه الاعتقادات التي لا تطابق الحق.

ويقول هؤلاء: يجب على الرسول أن يدعو الناس إلى اعتقاد التجسيم مع أنه باطل، وإلى اعتقاد معاد الأبدان مع أنه باطل، ويخبرهم بأن أهل الجنة يأكلون ويشربون، مع أن ذلك باطل؛ لأنه لا يمكن دعوة الخلق إلا بهذه الطريق التي تتضمن الكذب لمصلحة العباد. فهذا قول هؤلاء في نصوص الإيمان بالله واليوم الآخر.

وأما الأعمال: فمنهم من يقرها، ومنهم من يجريها هذا المجرى، ويقول: إنما يؤمر بها بعض الناس دون بعض، ويؤمر بها العامة دون الخاصة، وهذه طريقة الباطنية الملاحدة والإسماعيلية ونحوهم"[٢٣].

الاتجاه الثاني: أهل التأويل: وهم المتكلمون،

ويقولون:" إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول صلى الله عليه وسلم أن يعتقد الناس الباطل، ولكن **قصد بها معاني ولم يبين لهم تلك المعاني، ولا دَلَّهم عليها**، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها، ومقصوده امتحانهم وتكليفهم إتعاب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه، ويعرفوا الحق من غير جهته، وهذا قول المتكلمة، والمعتزلة ومن دخل معهم في شيء من ذلك"[٢٤].

وهذا الاتجاه الثاني(أهل التأويل) هم المقصودون بالرد عليه في هذه الفتوى بالدرجة الأولى؛ لأن الاتجاه الأول(أهل التخييل) نفور الناس من مذهبهم مشهور، وفساده ظاهر، بخلاف أهل التأويل فإنهم تظاهروا بنصر السنة والرد على الفلاسفة، فيلتبس أمرهم على الناس، ولذا كان الرد عليهم أولى.

يقول رحمه الله: " والذين قصدنا الرد عليهم في هذه الفتيا هم هؤلاء (أهل التأويل)، إذ كان نفور الناس عن الأَوَّلين مشهورًا، بخلاف هؤلاء، فإنهم تظاهروا بنصر السنة في مواضع كثيرة، وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا"[٢٥].

---

(٢٢) أشار ابن تيمية رحمه الله إلى هذه الثلاث اتجاهات الخارجة عن طريقة السلف في هذا الباب، في مواضع عدة من كتبه، انظر: مجموع الفتاوى: ٤/٦٦-٦٧، ١٦/٤٤٠- ٤٤٢، درء التعارض: ١/٨-١٨، بيان تلبيس الجهمية: ٨/٤٩٣، الجواب الصحيح: ٦/٥١٩-٥٢٠، ونقلها عنه من جاء بعده كتلميذه ابن القيم في الصواعق المرسلة: ٣/٩١٨-٩٢٢، ومرعي الكرمي في أقاويل الثقات: ٢٣٦، والسفاريني في لوامع الأنوار: ١/١١٦-١١٧

(٢٣) الفتوى الحموية: ٢٧٠-٢٨٠

(٢٤) الفتوى الحموية: ٢٨٠-٢٨٢

(٢٥) الفتوى الحموية: ٢٨٢

ومما ذكره رحمه الله في خطورة هذا الاتجاه(التأويلي)، أن الاتجاه الأول (التخييلي)، وظفوا مذهب أولئك التأويلي في إثبات بعض عقائدهم الكفرية مثل نفي المعاد الجسماني، وأحتجوا عليهم بأنه: كما يسوغ تأويل نصوص الصفات وصرفها عن ظاهرها، فكذلك نصوص المعاد فالباب فيها واحد، بل الثانية أولى من جهة العقل بحسب زعمهم.

يقول رحمه الله: " أولئك الفلاسفة ألزموهم في نصوص المعاد نظير ما ادعوه في نصوص الصفات، فقالوا لهم: نحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بمعاد الأبدان، وقد علمنا الشُّبَه المانعة منه... ويقولون لهم: معلوم أن مشركي العرب وغيرهم كانوا ينكرون المعاد، وقد أنكروه على الرسول وناظروه عليه، بخلاف الصفات، فإنه لم ينكر شيئًا منها أحد من العرب.

فعلم أن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد، وأن إنكار المعاد أعظم من إنكار الصفات، وكيف يجوز مع هذا أن يكون ما أخبر به من الصفات ليس كما أخبر به، وما أخبر به من المعاد هو على ما أخبر به.

وأيضًا: فقد عُلم أنه صلى الله عليه وسلم قد ذمَّ أهل الكتاب على ما حرَّفوه وبدَّلوه، ومعلوم أن التوراة مملوءة من ذكر الصفات، فلو كان هذا مما حرف وبدل لكان إنكار ذلك عليهم أولى... والتوراة مملوءة من الصفات المطابقة للصفات المذكورة في القرآن والحديث، وليس فيها تصريح بالمعاد كما في القرآن. فإذا جاز أن نتأول الصفات التي اتفق عليها الكتابان، فتأويل المعاد الذي انفرد به أحدهما أولى، والثاني مما يعلم بالاضطرار من دين الرسول صلى الله عليه وسلم أنه باطل فالأول أولى بالبطلان"[٢٦].

الاتجاه الثالث: أهل التجهيل: وهم المفوضة، وفيهم كثير من المنتسبين إلى السنة وأتباع السلف، وهؤلاء يقولون: " إن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن يعرف معاني ما أنزل الله عليه من آيات الصفات، ولا جبريل يعرف معاني تلك الآيات، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك وكذلك قولهم في أحاديث الصفات: إن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول تكلم بهذا ابتداءً، فعلى قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه"[٢٧].

وأما سبب الاشتباه عندهم فهو ظنهم أنهم متبعون لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [سورة آل عمران:٧]، على قراءة الوقف عند لفظ الجلالة ﴿الله﴾، وهو إن كان وقف صحيح لكنهم "لم يفرقوا بين معنى الكلام وتفسيره، وبين التأويل الذي انفرد الله تعالى بعمله، وظنوا أن التأويل المذكور في كلام الله تعالى هو التأويل المذكور في كلام المتأخرين وغلطوا في ذلك"[٢٨].

ثم ذكر رحمه الله معاني التأويل المحتملة، وفرق بين التأويل الوارد في اصطلاح المتأخرين، وبين التأويل الوارد في نصوص الكتاب والسنة، وانتهى إلى أن المقصود بالتأويل على قراءة الوقف هو "الحقيقة التي يؤول الكلام إليها وإن وافقت ظاهره، فتأويل ما أخبر به في الجنة من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك، هو الحقائق الموجودة أنفسها، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان، ويعبر عنه باللسان، وهذا هو التأويل في لغة القرآن كما قال تعالى عن يوسف عليه السلام أنه قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗاۖ﴾ [سورة يوسف:١٠٠]. وقال تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [سورة الأعراف:٥٣]... وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله فتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف كمالك وغيره: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول» فالاستواء معلوم يعلم معناه وتفسيره ويترجم بلغة أخرى، وأما كيفية ذلك الاستواء، فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى"[٢٩].

---

(٢٦) الفتوى الحموية: ٢٨٢-٢٨٥

(٢٧) الفتوى الحموية:٢٨٥-٢٨٦

(٢٨) الفتوى الحموية: ٢٨٧

(٢٩) الفتوى الحموية: ٢٩٠-٢٩١

(ب) بيان فساد مقالة المخالفين (إجمالاً) ☐

١-بيان أن مذهب متأخري المتكلمين متصل بمذهب أوائل الجهمية الذين أجمع السلف على ذمهم، وأن كثيراً من مقالات متأخري الأشعرية، وحججهم هي بعينها مقالة متقدمي الجهمية وحججهم.

٢- بيان أن مذهب الجهمية متصل بمذهب اليهود والصابئة.

وهذا من أهم مقاصد الحموية

يقول رحمه الله:" ثم أصل هذه المقالة - مقالة التعطيل للصفات - إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين؛ فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان؛ وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه، وقد قيل إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم، وكان الجعد هذا ــ فيما قيل ــ من أهل حرَّان وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة... ومذهب النفاة من هؤلاء(الصابئين) في الرب: أنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منهما... فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة الفلاسفة... وأخذها الجهم أيضًا - فيما ذكره الإمام أحمد وغيره - لما ناظر السمنية بعض فلاسفة الهند، وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات. فهذه أسانيد جهم ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين، والفلاسفة الضالين "(٣٠).

وهذا التقرير منه رحمه الله ببيان سند مقالة التعطيل، القصد منه ان يصل لأمرين:

١- أن هذه المقالة ليس لها أصل في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا كلام السلف، وإنما أخذها أصحابها من الفلاسفة.

٢- أن أصحاب هذه المقالة أجمع السلف وحتى متكلمة الصفاتية كالأشاعرة على ذمهم والرد عليهم، ولهذا تجد كثيراً من الردود في كتب الأشاعرة متوجهة إلى طائفة المعتزلة.

يقول رحمه الله خاتماً هذا المقصد:" وإذا كان أصل هذه المقالة - مقالة التعطيل والتأويل- مأخوذاً عن تلامذة المشركين، والصابئين، واليهود، فكيف تطيب نفس مؤمن، بل نفس عاقل أن يأخذ سبل هؤلاء المغضوب عليهم والضالين، ويدع سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين"(٣١).

يقول رحمه الله :" وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس - مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب التأويلات وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه (تأسيس التقديس) ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء... هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه، ... فإنما بينت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات بشر المريسي، ويدل على ذلك كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري، صنف كتابًا سماه: «رد عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» حكى فيه من التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي بكلام يقتضي أن المريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته، ثم رد عثمان بن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكي: علم حقيقة ما كان عليه السلف، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم، وضعف حجة من خالفهم "(٣٢).

ثم بيّن رحمه الله غرضه من هذه الصلة، وهو أنه ما وقع من إجماع السلف على ذم المريسية يقع كذلك على مذهب هؤلاء المتأخرين.

يقول رحمه الله:" ثم إذا رأى الأئمة - أئمة الهدى - قد أجمعوا على ذم المريسية وأكثرهم كفروهم أو ضللوهم، وعلم أن هذا القول الساري في هؤلاء المتأخرين هو مذهب المريسي، تبين الهدى لمن يريد الله هدايته"(٣٣).

وتأكيد الإمام ابن تيمية على هذا المقصد- صلة هؤلاء المتأخرين بالمتكلمين الأوائل- هو لبُّ الفتوى،

لأن الإشكال الكبير في باب الأسماء والصفات ليس مع الجهمية والمعتزلة الأوائل- وإن كانوا هم الأصل في هذا الباب-، لأن هؤلاء تمايزوا عن أهل السنة وعُلم عدم انتسابهم لهم، واشتهر رد علماء السلف عليهم بل حتى بعض الأشاعرة ردوا عليهم -كما مر-. إنما الإشكال في متكلمة الصفاتية - الكلابية والأشاعرة والماتريدية، ومن تابعهم على مذهبهم كبعض فقهاء المذاهب- لانتسابهم للسنة وعنايتهم بالرد على المعتزلة، فيقع الاشتباه فيهم.

---

(٣٠) الفتوى الحموية: ٢٣٢-٢٤١

(٣١) الفتوى الحموية: ٢٦٣-٢٦٤

(٣٢) الفتوى الحموية: ٢٤٥-٢٥١

(٣٣) الفتوى الحموية:٢٥٢

يقول رحمه الله:" والذين قصدنا الرد عليهم في هذه الفتيا هم هؤلاء (متكلمة الصفاتية)، إذ كان نفور الناس عن الأوَّلين مشهورًا، بخلاف هؤلاء، فإنهم تظاهروا بنصر السنة في مواضع كثيرة، وهم في الحقيقة **لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا**"(٣٤).

٣–بيان تناقض قول المتكلمين في اعتمادهم على المعقولات.

يقول رحمه الله:" ثم المخالفون للكتاب والسنة وسلف الأمة – من المتأولين لهذا الباب – في أمر مريج"(٣٥).

ثم ضرب مثالاً على هذا الاضطراب الحاصل عند المخالفين بمسألة إنكار الرؤية والعلم والقدرة والكلام، وذكر أن سبب هذا الاضطراب عدم وجود ضابط فيما يحيله العقل مما لا يحيله.

يقول رحمه الله:" ويكفيك دليلاً على فساد قول هؤلاء: أن ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جوّز أو أوجب ما يدّعي الآخر أن العقل أحاله. **فيا ليت شعري بأي عقل يُوزن الكتاب والسنة، فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال: «أوَكلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد صلى الله عليه وسلم لجدل هؤلاء؟»**(٣٦). وكل من هؤلاء مخصوم بما خصم به الآخر"(٣٧).

٤–بيان فساد مذهب التجهيل(التفويض)

ذكر رحمه الله أنه **يلزم على قول المفوضة لوازم باطلة**، اظهرها:

١– "أن من جعل الرسول صلى الله عليه وسلم غير عالم بمعاني القرآن الذي أُنزل إليه، ولا جبريل جعله غير عالم بالسمعيات، **لم يجعل القرآن هدى ولا بيانًا** للناس"(٣٨).

٢– إنكار العقليات في هذا الباب " فلا يجعلون عند الرسول صلى الله عليه وسلم وأمته في باب معرفة الله عز وجل لا علومًا عقلية ولا سمعية، وهم قد شاركوا في هذا الملاحدة من وجوه متعددة، وهم مخطؤون فيما نسبوه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وإلى السلف من الجهل، كما أخطأ في ذلك أهل التحريف والتأويلات الفاسدة، وسائر أصناف الملاحدة"(٣٩).

(ج) **الحكم على المتكلمين**. وأن الواجب في حقهم يقع بنظرين:

١– نظر من جهة الشرع يوجب الإنكار والرد،

٢=ونظر من جهة القدر يوجب الرحمة الرفق.

فكما أنهم من جانب الشرع مستحقون للعقوبة، إلا أن هذا لا يعني البغي عليهم والاستطالة في أعراضهم.

يقول رحمه الله:"يعلم العليم أن المتكلمين من وجه(٤٠) مستحقون ما قاله الشافعي رضي الله عنه حيث قال: «حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام»(٤١) ومن وجه آخر إذا نظرت إليهم بعين القدر والحيرة مستولية عليهم، والشيطان مستحوذ عليهم ــ رحمتَهم ورققت عليهم، أُوتوا ذكاءً وما أوتوا زكاءً، وأُعطوا فُهومًا وما أُعطوا علومًا وأُعطوا سمعًا وأبصارًا وأفئدة ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة الأحقاف:٢٦].ومن كان عليمًا بهذه الأمور: تَبَيَّنَ له بذلك حذق السلف وعلمهم وخبرتهم، حيث حذروا عن الكلام ونهوا عنه، وذمُّوا أهله وعابوهم، وعلم أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة لم يزدد إلا بعدًا.فنسأل الله العظيم أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، آمين"(٤٢).

قواعد استدلالية ومقالية من الحموية. [يستخرجها الطالب أثناء القراءة]

---

(٣٤) الفتوى الحموية: ٢٨٢
(٣٥) الفتوى الحموية: ٢٧٠–٢٧١
(٣٦) أخرج هذا الأثر أبو نعيم في حلية الأولياء: ٦/ ٣٢٤
(٣٧) الفتوى الحموية:٢٧٢
(٣٨) الفتوى الحموية: ٢٩٥–٢٩٦
(٣٩) الفتوى الحموية: ٢٩٦
(٤٠) هذا من جهة الشرع
(٤١) هذا الأثر البيهقي في مناقب الشافعي: ١/ ٤٦٢، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث: رقم: ١٦٣
(٤٢) الفتوى الحموية: ٥٥٥–٥٥٦